النظام التعليمي في العراق بين الواقع والطموح

(١)ا. م. د. علي مهدي عباس البيرماني الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
(٢) ا. د .احمد حافظ حميد الطائي -الجامعة المستنصرية كلية - الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد
(٣) ا. د. سلوان حافظ حميد الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد -قسم المحاسبة
١. dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq
٢. dr_ahmed_al@uomustansiriyah.edu.iq
٣.Drsalowan_altaey@Uomustansiriyah.edu.iq.

الملخص:

إنَّ النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وتشكل درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد المحلي من الايدي العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، حيث ان هناك تشابهاً كبيراً بين القطاع التعليمي والقطاع الاقتصادي، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات، يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة.

الكلمات المفتاحية: (النظام التعليمي ، مؤشرات النظام التعليمي ، اصلاح النظام التعليمي في العراق).

The educational system in Iraq between reality and ambition

(1) D.Ali Mahdi Abbas Albairmami
(2) D. Ahmed Hafedh Hameed Al-Taie
(3) D.Salow Hafedh Hameed Al-Taie

(1) Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dopartment of Economics

(2) Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dopartment of Economics

(3) Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dopartment of Accouting

1. dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq

2. dr_ahmed_al@uomustansiriyah.edu.iq

3.Drsalowan_altaey@Uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:-

The educational system is an essential pillar of advanced economies, given the role education plays in improving the level of human development, raising rates of economic growth, and increasing the competitiveness of the economy as a whole. The degree of alignment between the outputs of the education system and the labor needs of the local economy constitutes one of the criteria for the level of development of the system. Educational, as there is a great similarity between the educational sector and the economic sector, as they both include production and consumption processes. Education is, in part, a productive process, in which teachers, students, administration, curricula, technologies, and capital participate to produce outputs of knowledge and skills, which graduates obtain to employ in economic activities and obtain a certain income from it. Also, in another part

of it, it is a consumer process that includes meeting the learners' need for learning and knowledge.

Keywords: (educational system, educational system indicators, reform of the educational system in Iraq).

المقدمة:

يُعد النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وتشكل درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد المحلي من الايدي العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، حيث ان هناك تشابهاً كبيراً بين القطاع التعليمي والقطاع الاقتصادي، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات، يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة، لذا يجري تحليل العملية التعليمية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها فضلاً عن الحاجة التي تشبعها وعلية فأن النظام التعليم يمثل في الوقت الحالي احد المحاور الاقتصادية الرئيسة التي تُسهم بصوره فاعل بتطوير وتنمية أي اقتصاد نظر لما يولد هذا النظام من عنصرين اساسين لأي اقتصاد في العالم الأول: ايدي عامل ماهره، والثاني: التطوير والابتكار بمختلف المجالات العلمية، الامر الذي سوف يقود الى توظيف ما متوفر من موارد طبيعية نادره واستغلالها بطريقة كفوءة اقتصاديا، وهذا سوف يترك اثرا إيجابيا على مجمل القطاعات الاقتصادي هذا من جانب، ومن جانب أخرى سوف يولد إيرادات مالية إضافية للاقتصاد في الأمد القصير للبلد.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من ان الفوضى السياسة التي حصلت في عام (٢٠٠٣) في العراق، فضلا عن القرارات العشوائية غير الصحية في مجال النظام التعليمي، ادت الى تراجع واقع وانتاجية الافراد العاملين بهذا القطاع، وهذا انعكس سلباً على مخرجات من الطلبة و بمختلف المراحل الدراسية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع النظام التعليمي في العراق، مبين اهم العقبات التي تقف بطريق تطويره، فضلا عن بيان السبل التي تساهم في التخفيف قدر الامكان من المشكلات التي يحتويها هذا القطاع في العراق.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من سؤال هل ان الاجراءات التي اتبعت بعد عام(٢٠٠٣) بهدف تطوير النظام التعليمي في العراق، حققت غايتها بصورة صحية بحيث استطاع الاجراءات المتبعة بهذا النظام من المؤامة بين مخرجات النظام وحاجة سوق العمل الفعلية، من الايدي العاملة التي يحتاجها السوق في الوقت الحالي.

هيكلية البحث:

تنطلق هيكلية البحث من المحاور الاتية: **المحور الاول:** يتضمن المضامين النظرية للتعليم وهذا، المحور سوف يتضمن الاهمية الاقتصادية للتعليم، مؤشرات النظام التعليمي، الاهمية الاقتصادية للبحث العلمي.

المحور الثاني: يتضمن تحليل واقع التعليم العالي في العراق، وهذا المحور يتضمن الانفاق على التعليم، مصادر التعليم، واخيراً اصلاح النظام التعليمي في العراق.

المحور الأول: المضامين النظرية للتعليم

يُعد التعليم في وقتا الحالي هو محور التقدم للشعوب والاداة الرئيسة للتنمية والتطور، وهو يمثل المورد غير النابض او كما يقول بعض المفكرين بأنه المورد المتجدد دائما، ومن هذا المنطلق سوف يتناول البحث محاور متعلقة بهذا الموضوع وعلى النحو الاتي:

اولا: الاهمية الاقتصادية للتعليم:

يمثل قطاع التعليم ركنا اساسيا من الاستثمار البشري الهادف الى تحقيق عوائد مرتفعة، لاسيما ان تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال العوائد المتراكمة للتعليم على الافراد المتعلمين والمجتمع ككل، بصورة مكافأة اعلى وانتاجه متزايدة ويعتمد ذلك على كيفية تفاعل التعليم مع متطلبات التنمية وعناصرها، وتأتي في المقدمة استهلاكية ام سلعة استثمارية، فيرى فريدمان ان التعليم سلعة استهلاكية بينما التعليم المهني سلعة استثمارية ان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي على اساس ان التعليم جزء لا يتجزآ من تنمية الموارد البشرية، اذ لاحظ بعض الاقتصاديين ان زيادة الانتاج القومي الحاصل في بعض الدول الغربية المتقدمة كان بفعل الزيادات الحاصلة في الارض والعمل وساعات العمل وراس المال البشري، واشاروا الى ان سبب تلك الزيادة يعود الى دور التعليم وارتفاع الاستثمار في راس المال البشري، اذ ان التعليم يساهم في تحديث المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة للتصنيع والتنمية من خلال القضاء على المعايير والتقاليد الاجتماعية القديمة وايجاد معايير حديثة اكثر مناسبة للاقتصاد الحديث، مثل المعايير التي تركز على اتباع الاساليب الحديثة في الزراعة او تنظيم الاسرة او المفاهيم الحديثة التي تتعلق في البحث والاختراع، وعلية فأن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون بأن النظرة التقليدية لرأسمال البشري بأعتباره ذلك النوع من الثروة الذي يمكن بيعة وشراءه في السوق هي نظرة غير متكاملة، وذلك لان الانفاق على التعليم هو انفاق استثماري وليست انفاقا استهلاكيا(العكيلي: طارق : ٢٠٠٧:٤٤)

ثانيا: مؤشرات النظام التعليمي

تهدف المؤشرات التعليمية الى وضع صورة كلية للنظام التعليمي، إذا أنها تعمل على توفير البيئة المناسبة لاتخاذ القرار السليم عن طريق تحديد جوانب الضعف والقوة بالنظام التعليمي، بما ييسر وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور التي تحدث داخل النظام التعليمي، إذ تعرف المؤشرات التعليمية "أنها عبارة عن مقياس لحالة التغير التي تحدث في طبيعة عمل النظام التعليمي بالنسبة الى الأهداف المرجوة"، لذا فإن المؤشرات التعليمية تعد بمثابة دلالة كمية تصف بعض ملامح النظام التعليمي في ضوء معايير محلية أو دولية.

وتُساهم المؤشرات التعليمية في توفير معلومات تصف أداء النظام التعليمي في الوصول الى الشروط والنتائج المطلوبة، ومن هذه المعلومات ما يساعد على خفض نسب الرسوب مثلا، أو معلومات تساعد على زيادة عدد الالتحاق بالمدارس وانخفاض عدد الطلبة المتسربين من المدارس. وكذلك فأن المؤشرات التعليمية تلعب دوراً مهماً في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي، عن طريق توظيفها في المجالات المتعددة سواء ما يتعلق بعملية تقديم تقارير موضوعية بخصوص طبيعة المدخلات التعليمية، أو فيما يتعلق بجوانب الضعف والقوة في النظام التعليمي.(الزبيدي:علي واخرون: ٢٠٠٨:٥٨)

جدول (١)

المؤشرات الكمية والنوعية للعملية التعليمية

القسم الفرعي	مؤشر كمي	مؤشر نوعي
المدخلات	الإنفاق على التعليم لابتدائي	ملاءمة المناهج
المخرجات	عدد المعلمين في المدارس الابتدائية	نوعية جودة التدريس في غرفة المدرسة
النتيجة	معدلات الالتحاق والانقطاع عن المدرسة	الارتياح الى طرق التدريس
الأثر	مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة	التغير في تصور التمكين وحالة الفقر

د. رياض بن جليلي، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد٢٦، السنة التاسعة، ٢٠٢٠، ص١٠.

وقامت بعض الدراسات ببناء مؤشر مركب للنواتج التعليمية بالاعتماد على أربعة مؤشرات هي: (إمكانية الحصول، والمساواة في الحصول، والنوعية، والكفاءة في تقديم التعليم للجميع في المراحل الرسمية الثلاث "التعليم الابتدائي والثانوي والعالي"). وفيما يخص قياس الكفاءة فقد تم قياسها باستخدام معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وكانت الجزائر وإيران والسعودية وتونس قد أحرزت أكبر قدر من التقدم في تخفيض معدلات الأمية على مدى خمس وثلاثين سنة خلت، بينما كانت جيبوتي والعراق أقل البلدان في تخفيض معدلات الأمية للبالغين لنفس المدة. (سليمان واخرون:٢٠١٠:٦٧)

ثالثا: البحث العلمي

تسعى أغلب المؤسسات إلى تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها، وذلك من خلال المواكبة والمتابعة الجيدة للتطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، التي تتميز بسرعة التغيير وذلك من خلال ظهور تقنيات جديدة في كل لحظة، وهذا ما يؤدي بالمؤسسات التي تسعى للبقاء في السوق وتنمية مراكزها التنافسية أن تمنح الاهتمام الكبير بوظيفة البحث والابتكار، عن طريق تخصيص حجم كبير من أموالها لنشاطاتها الوظيفية ، فالسرعة المتزايدة في مجال التقدم الفني والتكنولوجي ، إنما كانت بزيادة أنشطة البحث والتطوير ولا تخلو أي مؤسسة من برامج البحث والتطوير من أجل التحسين المستمر لمنتجاتها أو خدماتها، لذلك أصبحت وظيفة البحث تصل لهم في مخطط التنمية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي فهي تحتل مركز الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسات المتطورة باعتبارها القوى الدافعة للنمو والتجديد المستمر، بناءً على ما سبق يمكن تلخيص وظيفة البحث والتطوير بالنقاط الآتية(عليان: ربحي وآخرون٢٠٠٨: ٦٤)

١. حل مشاكل الإنتاج وزيادة حجمه بهدف تقليل التكاليف ، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات ومواكبة التطورات في البنية الداخلية والخارجية .

٢. تطوير أساليب إبداعية جديدة لاستخدام التكنولوجيا في تطوير العمليات الإنتاجية، و بمختلف مراحل الإنتاج.

٣. ابتكار واكتشاف سلع وخدمات جديدة.

٤. اختيار بدائل فعالة لعملية تطوير التكنولوجيا لاستخدامها في نشاط المؤسسات المختلفة.

ويعد البحث والتطوير الركيزة الأساسية لعمليات الإبداع والابتكار، من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل ورأس المال ، من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي إبراز كفاءة الاداء ورفع جودة المنتجات وزيادة المهارة والمعرفة العلمية (بن حمزة الزين : ٢٠١٨: ٣٤)

وبذلك تتضح أهمية نشاط البحوث والتطوير من مساهمته في تخفيض رأس المال اللازم للحصول على الطاقات الإنتاجية المطلوبة، وتخفيض تكاليف الإنتاج لمساعدة المنشاة في الحصول على منتجات أفضل ذات جودة عالية، مما ينعكس على دعم مركزها التنافسي ، فضلاً عن ذلك تسعى المنشآت من خلال نشاط البحث والتطوير للحصول على فرص جديدة للاستثمار وفتح اسواق جديدة لمنتجاته (نادر رياض:٢٠٠٨: ٤٢)

المحور الثاني: تحليل واقع التعليم العالي في العراق

ضمن هذا المحور سوف يتم التطرف الى واقع التعليم العالي في العراق، من حيث الانفاق على التعليم، مصادر التمويل، ، واخير السبل والمقترحات لتطوير النظام التعليمي في العراق.

أولا: نسبة الانفاق على البحث العلمي

تعد الجامعة احدى المؤسسات الريادية المسؤولة في المجتمع عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية، ذ انها تعد القاعدة الأساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع فهي تتميز عن باقي المؤسسات التنموية في المجتمع بكونها ثلاثية الابعاد في دورها التنموي والريادي والمتمثلة بالآتي (المولى:رائق:٢٠١٢:٦٧)

١. البعد التعليمي وهو المسؤول عن اعداد الأجيال المستقبلية.

٢. البعد العلمي وهو المسؤول عن فعل المعرفة العلمية، وتوظيفها وتكيفها لصالح المجتمع.

٣. البعد التطبيقي وهو المسؤول عن دراسة مصاعب وتحديات العمل التنموي، وايجاد المعالجات التنموية المطلوبة

وبقدر تعلق الامر في العراق نجد ان عدد الجامعات الحكومية بلغ (٣٧) جامعة في عام (٢٠٢١)، في المقابل بلغ عدد الجامعات الاهلية (٦٩) في ذات العام موزعة على انحاء البلاد، ولابد الاشارة الى ان العراق من بين الدول الرائدة في مجال الانفاق على التعليم اذ اهتمت الحكومة بهذا الجانب، الا ان هذا القطاع لا يختلف عن باقي القطاعات الاخر اذ تعرض الى الكثير من التدمير لأغلب مؤسساته التعليمية ولاسيما بعد احداث عام(٢٠٠٣)، كما ان النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي والتي تنفق على التعليم لا توضح فقط مقدار الموارد التي يخصصها بلد ما للتعليم هذا من جانب، ومن جانب اخر فأنها تكشف عن اهمية التعليم للبلد(بريهي و عبيد:٢٠١٦:٢٥) ، ولابد الاشارة الى إن توفر القدرات العلمية والفكرية وحدها غير كافية دون توفير مخصصات مالية مستقلة في الموازنة، لكي توفر جميع متطلبات البحث العلمي والابتكار مثل الأجهزة والمختبرات العلمية وتأهيل البنى التحتية لمراكز البحث والتطورٌ إذ تنفق البلدان المتقدمة على البحث والتطوير(٥%) من الناتج الإجمالي أي حوالي(٨٠%) من الإنفاق على البحث والتطوير للقطاع الخاص، في حين أن العراق لا يوجد أي دور للقطاع الخاص ، وإن نسب الإنفاق على البحث والتطوير على مدار السنوات نسبها متدنية جداً وهذا الإنفاق القليل لا يحفز ويطور البحث والتطوير وجدول(٢) يوضح نسب الإنفاق على البحث والتطوير في العراق مقارنه بإنفاق العالم على البحث والتطوير .

جدول (٢)

الإنفاق على البحث والتطوير نسبة مئوية من الناتج المحلي في العراق والعالم للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) (%)

السنوات	الإنفاق على البحث والتطوير في العراق	الإنفاق على البحث والتطوير في العالم
٢٠١٠	٠.٠٤	٢.٠١
٢٠١١	٠.٠٣	٢.٠٠
٢٠١٢	-	٢.٠٢
٢٠١٣	-	١.٩٩
٢٠١٤	٠.٠٤	٢.٧
٢٠١٥	٠.٠٤	٢.١٠
٢٠١٦	٠.٠٤	٢.١٤
٢٠١٧	٠.٠٥	٢.١٣
٢٠١٨	٠.٠٤	٢.٢٠
٢٠١٩	٠.٠٣	٢.٣٣
٢٠٢٠	٠.٠٤	٢.٦٣

تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على:

بيانات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldwli.org

وبحسب البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي وللسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) فإن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير نسبة للناتج المحلي الإجمالي تتراوح في مكانها (٠.٠٤) في العراق للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) وعند مقارنتها بإنفاق العالم على مدار السنوات العشر فإن نسب الإنفاق على البحث والتطوير في تزايد تدريجي ويدل على أهمية البحث والتطوير في دول العالم.

ثانيا: الانفاق على التعليم:

ان ظروف العراق القاهرة انعكست على واقع التعليم وأدى إلى انخفاض حصة الإنفاق الحكومي على التعليم ومن ذلك الوقت لم يحظى قطاع التعليم بالتمويل ، ويجب أن يحصل هذا القطاع على الأولوية لأنه هو أساس خطة التنمية والنمو ونتيجة لزيادة عدد السكان اذ يحتاج كل طفل اللحاق بالتعلم والتعليم ، وهذا يتطلب توفير موارد مالية بواقع التعليم، خاصة بعد أن كفل الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ الحق إلى كافة العراقيين الحصول على تعليم مجاني والزامي وإن

الإنفاق على التعليم ما زال يعاني من ضعف المستحقات الموجهة إلى التعليم منذ فترة التسعينيات وانعكس هذا التراجع في الإنفاق والمخصصات الممنوحة له في الموازنة الممنوحة لهذا القطاع(الحمدان: سهيل:٢٠١٦:٦٦) مما أدى الى حصول عجز مستدام لم يستطع العراق على اثره مواكبة التطورات الحاصلة في التعليم ولاسيما بمجال والبحوث العلمية وعلية فأن عدم توفر مخصصات مستقله للتعليم في الموازنة، وعدم دعم مراكز البحث العلمي فضلا عن محدودية اعدادها، وضعف تطور الأداء التربوي والثقافي لجميع مؤسسات التعليم من أهم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ومنها العراق، وفي المقابل العراق يتمتع بدخول مرتفعة نسبياً لانه بلد نفطي والعوائد النفطية التي يحصل عليها لابد إن تنعكس بصورة إيجابية على الإنفاق العام والإنفاق الخاص ومنها الإنفاق على قطاع التعليم، ولكن الواقع يبين لنا بأن هذا القطاع، أحد أهم ضحايا الحرب والصراعات السياسية والظروف الصعبة التي تواجه البلد، إذ أدى ذلك إلى تراجع التعليم بشكل مستمرو للسنوات بعد ٢٠٠٣، الا ان هناك تحسن ضئيل حصل بهذا القطاع بفعل ارتفاع التخصيصات الممنوحة له نتيجة لارتفاع أسعار النفط، الذي يعتمد عليه العراق بشكل كبير في الموازنة، ونتيجة لذلك حصل التعليم على مخصصات مالية لأيفاد اساتذة الجامعات، فضلاً عن التوأمة بين الجامعات العالمية والعراقية التي تحظى بالرصانة العلمية، وزيادة في عدد الجامعات الأهلية في السنوات الأخيرة ، كل ذلك لابد أن ينعكس على مستوى التعليم ومخرجاته النهائية من البحث والتطوير وزيادة عدد براءات وكل ما يترتب عليه(العبادي: رائد :٢٠١٨:٣٢) وجدول(٣) يبين مقدر الانفاق على التعليم في العراق.

جدول(٣)

الإنفاق على التعليم في العراق للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	الإنفاق على التعليم في العراق (مليون دولار)(
٢٠١٠	٦,٤٤٠,٠٠٠
٢٠١١	٨,٥٥٦,٠٠٠
٢٠١٢	١٠,٠٧٤,٠٠٠
٢٠١٣	١٠,٧٦٤,٠٠٠
٢٠١٤	١٠,٤٤٢,٠٠٠
٢٠١٥	٧,٥٩٠,٠٠٠

٢٠١٦	٧,٥٩٠,٠٠٠
٢٠١٧	٨,٥٥٦,٠٠٠
٢٠١٨	١٠,٣٩٦,٠٠٠
٢٠١٩	١٠,٧٦٤,٠٠٠
٢٠٢٠	٧,٥٩٠,٠٠٠

اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على: تم https://data.albankaldwli.org

وحسب البيانات الصادرة من البنك الدولي للإنفاق على التعليم بالدولار الأمريكي (٢٠١٠-٢٠٢٠) إذ بلغ أعلى إنفاق على التعليم في عام ٢٠١٩ (١٠,٧٦٤,٠٠٠) مليون دولار أمريكي إنّ مبالغ الإنفاق على قطاع التعليم غير مستقرة وذلك لأن وضع العراق غير مستقر والحروب التي يتعرض لها العراق من ٢٠٠٣ وحتى عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ وبسبب الأزمة المزدوجة الحرب مع الجماعات الإرهابية وزيادة النفقات العسكرية وأزمة انخفاض أسعار النفط المعتمد عليه في التمويل وأزمة جائحة كورونا هذه أسباب كفيلة لقله التخصيص المالي لقطاع التعليم وبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ثالثا: اصلاح النظام التعليمي

حاولت معظم دول العربية ومن ضمنها العراق، التصدي لتحديات إصلاح النظام التعليمي والتأكيد على هويتها الوطنية المستقلة، ويمكن حصر عناصر الاصلاح في النظام التعليمي بالآتي (محمد والطائي:٢٠١٥:٢٢)

إجراءات الهندسة والتي تضمن وجود المدخلات الفنية السليمة واستخدامها بكفاءة1.

الحوافز وهي تلك الحوافز اللازمة لتشجيع الأداء وتحسينه، والاستجابة من قبل مقدمي الخدمات التعليمية2.

المساءلة العامة، وذلك للتأكد من أن التعليم (كسلعة عامة) يخدم مصالح شريحة واسعة من المواطنين 3.

ويبدو أن البلدان الأكثر نجاحا هي التي لديها أنظمة تعليمية تتسم بمزيج جيد من الهندسة والحوافز والمساءلة العامة. وتقدم هذه الملاحظة بعض المساندة للإطار التحليلي الوارد في الشكل(١)، وتشير إلى أنه يمكن استخدامه لتحديد جهود الإصلاح المستقبلية في منطقتنا العربية والعراق خصوصاً.

شكل (١)

عناصر إصلاح النظام التعليمي الناجح

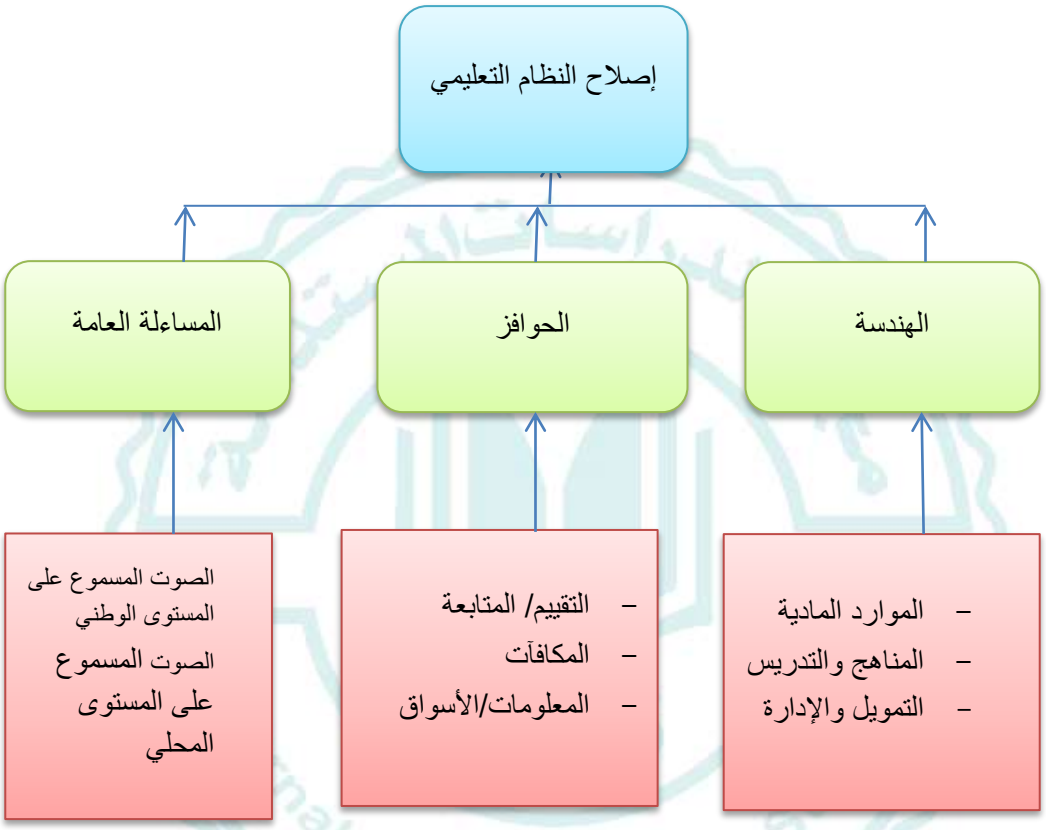

المصدر: الطريق غير المسلوك (إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) –ملخص تنفيذي-، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧، ص١٢.

ويمكن ادراج إستراتيجية التعليم العالي ٢٠١٠–٢٠٢٠ من باب إدراك القائمين على التعليم العالي في العراق بأهمية وجود رؤية مستقبلية واستراتيجية واضحة تقود في نهاية المطاف الى اصلاح نظام التعليم العالي في العراق.[١]

[١] تهدف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق للسنوات(٢٠١٠-٢٠٢٠) الى عدة أهداف منها؛ نشر التعليم وتحسين نوعيته، الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وتحقيق الإدارة الرشيدة(الحاكمية) للتربية والتعليم. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق **www.mohesr.gov.iq** –

الاستنتاجات:

١. تنفق الدول المتقدمة نسباً مرتفعة على البحث والتطوير تفوق (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل فأن هذه النسبة تكون مخفضة في الدول النامية، من ضمنها العراق اذ لا تتجاوز بأحسن الاحول (٠.٠٤%) وهذا النسبة ضعيفة جدا ولا تساهم بتطوير مستويات البحوث العلمية ولا حتى في تطوير أداء الباحثين أنفسهم.

٢. يقتصر البحث العلمي في العراق على نشر البحوث أو الحصول على الألقاب العلمية وليس تنفيذها على أرض الواقع

٣.ضعف مخرجات التعليم وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية، واقتصار التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط، مما ادى الى تخريج اعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة غير قادرة في الواقع على تلبية متطلبات سوق العمل في العراق.

٤. ضعف المستوى التعليمي لأغلب الطلبة الخرجين، ولاسيما في مجال التطبيقات التي تخص مجالات العلوم المالية والرياضيات واللغة الانكليزية، وهذا يقود الى زيادة معدلات البطالة وظهور ما يعرف بظاهرة بطالة الخريجين في العراق.

٥. استمرار اعتماد الجامعات العراقية الحكومية في تمويلها بشكل كامل على تخصيصات الموازنة العامة، وهو ما يفقدها جزءاً مهماً من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.

التوصيات:

١.ان حل مشكلة بطالة الخرجين في العراق، تكون عن طريق وضع استراتيجية حكومية طويلة الأمد، تعمل على تطوير القطاع الخاص المحلي والاجنبي عن طريق اجبار قدر الامكان الشركات الأجنبية العاملة في العراق على تشغيل الايدي العاملة المحلية، ولاسيما من الخرجين وذلك لتحقيق هدفين الأول انخفاض في معدل بطالة الخرجين، والثاني اكتساب هؤلاء الخرجين الخبرة والمهارة العملية فضلا عن اللغة عند العمل من تلك الشركات الأجنبية المتواجدة في العراق.

٢. الابتعاد عن المحسوبية عند فتح مجالات التعيين للخرجين الجدد والاعتماد على الخبرات والمؤهلات التي يمتلكها الخريج، فضلا عن ضرورة تشريع قوانين تدعم العاملين في القطاع الخاص عن طريق تقديم التسهيلات الحكومية، مثل الإعفاءات من بعض الضرائب لاصحاب المشروعات الخاصة، لكي يتمكنون من تشعيل أكبر قدر من الخرجين الجدد بمشاريعهم، وهذا الأخير سوف يسهم في خفض بطالة لخرجين في البلد.

٣. ضرورة تخصيص مبالغ مستقلة في الموازنة لنشاط البحث والتطوير والابتكار لرفع مساهمته في تنويع الصادرات غير النفطية، فضلا عن تقديم الدعم المالي والعلمي للباحثين العاملين في البحث والتطوير وتوفير حياة كريمة إليهم، وتأهيل مراكز البحث العلمي بأحدث الأجهزة التي يحتاجها الباحثين في مجال اختصاصاتهم المختلفة.

٤.الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات التعليمية لتطوير كل من نوعية الطلبة والاساتذة، والاهتمام بتطوير المناهج وتحديثها، والتأكيد على مفهوم التنافسية بين الجامعات العراقية والإقليمية من جهة، وحتى العالمية من جهة أخرى.

٥. دعم قطاع التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة، عن طريق زيادة قيمة التخصيصات المالية لهذا القطاع من ناحية، والتأكيد على الاستثمار المادي والبشري بهذا القطاع من ناحية أخرى.

المصادر:

١. طارق عبد الحسين العكيلي، اقتصاديات الموارد البشرية، ط١، الوراق للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧.

٢. علي الزبيدي واخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق، ورقة خلفية إعدت "لاستراتيجية التخفيف من الفقر" وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي-الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي، تشرين أول،٢٠٠٨

٣. سليمان واخرون، التعليم العالي في العراق –دراسة تحليلية–، ٢٠١٠.

٤. ربحي مصطفى عليان وآخرون، أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان–الأردن، ٢٠٠٨.

٥. بن حمزة الزين، دور وظيفة البحث والتطوير في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات البترولية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات البترولية خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨

٦. نادر رياض، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠٠٨

٧. عبد الستار رائق حسن حمادي المولى، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق–دراسة مقارنة ٢٠٠٣–٢٠١١ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٤)، العدد(٩)،٢٠١٢.

٨. بريهي، فارس كريم، ناظم عبد الله عبيد، مهند خليفة عبيد،٢٠١١، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعمليات الإصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٩، بغداد،٢٠١٦

٩. سهيل الحمدان، اقتصاديات التعليم، تكلفة التعليم وعائداته، اصدار مؤسسة رسلان علاء الدين، الدار السورية الجديدة، دمشق،٢٠١٦.

١٠. رائد خضير العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٨.

١١. رياض بن جليلي، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد٢٦، السنة التاسعة، ٢٠٢٠

١٢. عمرو هشام محمد، احمد حافظ حميد الطائي، كفاءة النظام التعليمي في العراق بعد عام(٢٠٠٣)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٠٢، اذار،٢٠١٥.